المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

وبعد:

فقد شاع بين كثير من طلبة هذا العلم في هذا الزّمان نِزاعٌ بين ما سمّوه (طريقة المتقدّمين) و (طريقة المتأخرين) في علوم الحديث ، وهذا النزاع يحتاج الى متابعة وتدقيق لكي نقف على حقيقته هل هو نزاع على وجه الحقيقة ام انها وجهات نظر في إطلاق الاصطلاحات وكما يقولون " لا مشاحة في الاصطلاح " ولان تكون النتيجة سليمة علينا أن نقر ان الاصل في كل علم هو اوائل من كتب فيه.

وعليه فان هذا العلم مرْجعه إلى طريقة المتقدّمين ، فلا غنى لنا عن منهاج أهله ، كمالك بن أنس ، وشُعبة بن الحجَّاج ، وسفيان الثّوريّ ، ويحيى بن سعيد القطّان ، وعبد الرّحمن بن مهديّ ، وأحمد بن حنبل ، وعليّ بن المدينيّ ، ويحيى بن معين ، والبُخاريّ ، ومسلم بن الحجّاج ، وأبي زُرعة الرّازيّ ، وأبي حاتم الرازيّ ، وأبي داود السّجستانيّ ، والتّرمذي ، والنّسائي ، وإخوانهم من متقدّمي أئمة هذا الشّأن.

وفي هذا البحث نحاول ان نبين هل هناك فرق بين المتقدمين والمتأخرين في معظم العلوم ومنها علم الحديث الذي بصدد تبيانه هذا .

حيث كان القرن الثالث الهجري (٢٠٠هـ . ٣٠٠هـ) هو القرن الذي شهدت فيه علوم كثيرة تحولاً عظيماً ، على يد علماء عاشوا في هذا القرن ، كانوا أئمة العلم والدين ،

وقدوة في ذلك للأجيال من بعدهم، ومن هذه العلوم علم الحديث وشيوع مصطلحاته والتي كان هدفها الأسمى هو حماية السنة النبوية من الزيغ والدس والتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن هذه المصطلحات الغريب والذي اختلف الاستدلال به عند المتقدمين والمتأخرين، والتي رأينا أن نتناولها ببحث منفرد نبين فيه نشأته وتطوره ودلالته عند المتقدمين والمتأخرين،

أما سبب اختيارنا لجعل المتقدمين هم أصحاب القرون الثلاثة الأولى والمتأخرين ماجاء بعدهم فهو بناءاً على اختيار الإمام الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) حيث قال :

" فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة "[١]

وقد تضمن بعد هذه المقدمة توطئة وأربعة مباحث :-

المبحث الأول: المبحث التمهيدي وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول : التعريفات اللغوية والاصطلاحية .
المطلب الثاني : أهمية المصطلح عند المحدثين .
المطلب الثالث: أقوال العلماء في الحديث الغريب .
المبحث الثاني:. ظهور مصطلح الغريب وفيه مطلبان :

المطلب الأول: نشأته وتطوره.

المطلب الثاني: دلالته عند المتقدمين والمتأخرين :

---

[١] – ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (دار الكتب العلمية)١/٤.

المبحث الثالث: أنواع الحديث الغريب .

المبحث الرابع: حكم الحديث الغريب.

ثم الخاتمة ثم المصادر والمراجع، وقد اعتمدنا في ذلك على أهم المراجع العلمية في مصطلح الحديث وكتب الحديث النبوي الشريف ومعاجم اللغة مما له علاقة بالموضوع ليخرج في أحسن صورة ممكنة٠

وبعد:

فإن هذا الجهد هو عمل بشري فما كان صوابا فبفضل الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو تقصير فمن انفسنا والشيطان وجزى الله عنا كل خير من أقال العثرة وصوب الزلل وأهدى العيب٠

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الباحثان

توطئة:

إن حاجة السنة إلى إبراز الأسانيد الغرائب؛ لما لها من اثر كبير في التعليل والجرح والتعديل، ولأنّ منها ما هو صحيح مقبول (وإن كان أكثرها ليس كذلك) هذا هو الذي جعل علماء هذه المرحلة يسعون إلى القيام بهذه المهمة الشاقّة.

كذلك ان طلاب العلم في هذا العصر لايلتفتون إلى معاني المصطلحات إلا مارسخ في أذهانهم في الوقت الحاضر، فلا يرجعون إلى ماقرره العلماء المتقدمين من التيسير في المصطلحات وإطلاقها على معاني أخرى غير التي نقصدها ونقرها حاليا.

ولان مصطلحات الحديث كثيرة ومتقاربة فكان لزاما على العلماء ان يفردوها بكتب وأبحاث تسهل فهم هذه المصطلحات لطلاب العلم .

يقول الدكتور حمزة المليباري : يشبه جفاف هذه المادة (اي مصطلح الحديث) جفاف مواد القانون، بل هي كما عرفها ابن جماعة قوانين يعرف بها أحوال السند والمتن.

وهذه القوانين مصوغة بتعاريف جامعة مانعة، يصعب حفظها بدون فهمها بدقة، ويحتاج فهمها إلى شرح طويل، وتفكيك لعناصرها، وضرب للأمثلة الموضحة.

ومما يزيد جفافها كثرة المصطلحات فيها، وتشابه بعضها في الاسم فقط، مع اختلافها في التعريف، كغريب الحديث والحديث الغريب، والمقطوع والمنقطع، والأسماء المفردة والوحدان، والمرسل والمرسل الخفي، والضعيف والمضعف.

لكن الحكم بالغرابةِ والتفرُّدِ ليس أمراً مقدوراً عليه لعموم المحدّثين، فضلاً عمّن سواهم، بل هو من خصائص كبار حُفّاظ السنّة؛ لأنّ الحكم بالغرابة يتضمّن دعوى الاطلاع على السنة جميعها، فلا يقوم به إلا من كان أهلاً لمثل هذه الدعوى[١].

ولذلك قال محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في مقدّمة كتابه: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: (وأمّا الغريب والأفراد فلا يُمكن الكلام عليها لكل أحد من الناس، إلا من برع في صنعة الحديث) [٢].

حتى ان الكثير من العلماء لما رأوا ان البعض قد استقلوا في الحكم على الحديث منعوا ذلك .

فهذا ابن الصلاح(ت٦٤٣هـ) وهو من المتأخرين منع من الاستقلال بالحكم على الحديث بالضعف، لمجرّد ضعف السند، لاحتمال وجود متابعةٍ لم يقفوا عليها؛ إلا إنْ حَكَمَ أحدُ أئمة الحديث بغرابة ذلك السند[٣].

كذلك السيوطي(ت٩١١هـ) تطرق الى هذه المسألة فيقول متحدّثاً عن المتأخرين: وينبغي التوقُّفُ عن الحكم بالفرديّة والغرابة؛ لاحتمالِ طريقٍ آخر لم يقف عليه، وعن العِزّة أكثر؛ لضيق شرطها[٤].

---

(١) ينظر: : الأبحاث المقدمة لندوة علوم الحديث واقع وآفاق ، د/ حمزة عبد الله المليباري(دبي ١١/٥/ ٢٠٠٣م) ٤٥/٥ .

(٢) ينظر: : أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٤٤/١).

(٣) ينظر: : علوم الحديث لابن الصلاح (١٠٢ – ١٠٣) .

(٤) ينظر: : البحر الذي زخر للسيوطي (٨٧٦/٢)، ونحوه في تدريب الراوي (١٦٣/١).

فبقت الحاجة الى تمييز الحديث الغريب سببا في استمرار علماء القرن الرابع في بقاء آلة الاجتهاد في الحديث قائمة ومكتملة فيهم.

ولان مصطلح الحديث الغريب تطور على مرور الزمن حتى استقر في الوقت الحاضر كان لابد من توطئة نبين فيها آراء أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين في فهمهم لهذا المصطلح قبل الدخول في المباحث.

المبحث الأول: المبحث التمهيدي وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : التعريفات اللغوية والاصطلاحية .

المطلب الثاني : أهمية المصطلح عند المحدثين .

المطلب الثالث: أقوال العلماء في الحديث الغريب .

المبحث الأول: المبحث التمهيدي: وفيه

المطلب الأول : التعريفات اللغوية والاصطلاحية

الغُرْبَةُ الاغْتِرَابُ تقول تَغَرَّبَ و اغْتَرَبَ بمعنى فهو غَرِيبٌ و غُرُبٌ بضمتين والجمع الغُرَبَاءُ والغُرباءُ أيضا الأباعد و اغْتَرَبَ فلان إذا تزوج إلى غير أقاربه وفي الحديث { اغتَرِبوا لا تُضوُوا }[١]

ويقال أيضاً: هل جاءكم مُغرِّبة خَبَرٍ، يعني الخبر الذي طرأ عليهم من بلدٍ سوى بلدهم. وشَأْوٌ مُغَرِّبٌ ومغرَّب أيضاً: أي بعيد. والتَّغْريب: النفي عن البلد. وأغْرَب الرجل: جاء بشيءٍ غريب[٢]

و الغَارِبُ ما بين السنام إلى العُنُق ومنه قولهم حبلُك على غاربك أي اذهبي حيث شئت وأصله أن الناقة إذا رعت وعليها الخِطام أُلقي على غاربها لأنها إذا رأته لم يَهْنئها شيء [٣]

اصطلاحاً: تعددت الروايات في تعريف الحديث الغريب على أقوال منها :

فقد عرفه الترمذي(ت٢٧٩هـ) فقال: أن يكون الحديث لا يروى إلا من وجه واحد[٤] .

---

(١) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي،مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٤١٥ – ١٩٩٥تحقيق : محمود خاطر ٤٦٧/١.والحديث ذكره الغزالي في " إحياء علوم الدين " قال الحافظ العراقي في تخريجه : قال ابن الصلاح : لم يجد له أصلا معتمدا ، ثم قال : وإنما يعرف من قول عمر لآل السائب " قد أضويتم فانكحوا من النوابغ " ينظر: تلخيص الحبير ٣ / ٤٦

(٢) الصحاح في اللغة،الجوهري٤٥٧/١، . تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي٨٢١/١

(٣) المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار الدعوة،تحقيق: مجمع اللغة العربية٦٤٧/٢

(٤):شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد(مكتبة الرشد،الرياض، الطبعة : الثانية١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م)٧٢/٢ .

وعرفه أبي "عبد الله بن مندة الحافظ الأصبهاني(ت٣٠١ هـ) أنه قال: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا[١].

وعرفه شيخ الاسلام ابن تيمية(٧٢٨هـ) فقال : فهو الذي لا يعرف إلا من طريق واحد[٢] .

وعرفه ابن كثير(ت ٧٧٤هـ) فقال: مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ ثِقَةً، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا، وَلِكُلٍّ حُكْمُهُ . [٣] ووافقه ابن جماعة(ت٧٦٧هـ) فقال: ما انفرد واحد بروايته [٤] ، وعرفه السخاوي(ت٩٠٢هـ) فقال :ما انفرد واحد بروايته [٥]، وعرفه العظيم أبادي(١٣٢٩هـ) فقال: هو ما رواه راوٍ واحد، ويسمى الفرد، وسمي غريباً لانفراد راويه عن غيره به كالغريب الذي شأنه الانفراد والنزوح عن وطنه [٦] .

---

(١)الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ،إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى : ٨٠٢هـ)المحقق : صلاح فتحي هلل (مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م)٤٤٨/٢

(٢): توجيه النظر إلى أصول الأثر،طاهر الجزائري الدمشقي،مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب،الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م،تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة٣٨٩/١

(٣) اختصار علوم الحديث الحافظ ابن كثير ٤٣/١

(٤) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي،محمد بن إبراهيم بن جماعة،دار الفكر – دمشق،الطبعة الثانية ، ١٤٠٦تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان٥٥/١ .

(٥) الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية،الإمام السخاوى١٠٥/١.

(٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود،محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب،(دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٥)١٨٠/١.

وعرفه المباركفوري فقال: هو ما وقع في موضع من سنده التفرد[١].

المطلب الثاني : أهمية المصطلح عند المحدثين .

لعلم مصطلح الحديث أهمية عظيمة وفائدة جليلة حيث وضعت قواعد وأصول وضوابط ومصطلحات يمكن من خلالها معرفة مرتبة الحديث من حيث القبول والرد ؛ وهو فن رفيع وهبه الله تعالى لعلماء هذه الأمة الذين انبروا منذ فترة مبكرة لوضعها حفاظاً على السنة، فقد بدءوا بتأسيسها في منتصف القرن الأول للهجرة وتكاملت، ونضجت، في أواخر القرن التاسع ،وقبل ان نشرع في نقل أقوال العلماء في أهمية المصطلح لابد ان نذكر تعريفه ذلك أن "علم مصطلح الحديث" هو علم بأصول وقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث الرد والقبول[٢]، وممن أشار أشار إلى أهمية المصطلح أو ألف فيه الكثير من العلماء الأجلاَّء نذكر أقوال ومؤلفات بعضاً منهم:

حيث يمكن أن يقال: إن الإمام الشافعي . رحمه الله . (١٥٠ . ٢٠٤هـ)، هو أول من دوَّن بعض المباحث الحديثية في كتابه: "الرسالة"، فتعرض فيه لجملة مسائل هامة مما يتصل بعلم المصطلح، كذكر ما يشترط في الحديث للاحتجاج به، وشرط حفظ الراوي، والرواية بالمعنى، وقبول حديث المدلس، واشتهر عنه موقفه من (الحديث المرسل)، واستعمل (الحديث الحسن) كما ذكره الحافظ العراقي في حاشيته على "مقدمة ابن الصلاح" مما قاله الإمام الشافعي . رحمه الله . في "الرسالة" مما يتصل أوثق اتصال بمصطلح الحديث، قال . الإمام الشافعي رحمه الله . في (باب خبر

---

(١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت ١٤١٤هـ)،إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند (ط٣ ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م) ٣٨٢/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٧٨/١

الواحد): "قال لي قائل: احْدُدْ لي أقلَّ ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة.

فقلت: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من انتهى به إليه دونه، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً:

منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه: لم يَدْرِ: لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبقَ وجهٌ يخافُ فيه إحالته الحديث ، حافظاً إذا حدث به مِنْ حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدث من كتابه، إذا شَرِكَ أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئاً من أن يكون مدلساً: يحدِّث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحدث الثقات خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبتٌ لمن حدثه، ومثبتٌ على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت... إلخ".[١].

وقد علق الشيخ أحمد شاكر على كلام الإمام الشافعي في "الرسالة" بقوله: " ومن فِقْهِ كلام الشافعي في هذا الباب وُجِدَ أنه جمع كل القواعد الصحيحة لعلوم الحديث "المصطلح"، وأنه أول من أبان عنه إبانة واضحة، وأقوى من نصر الحديث، واحتج لوجوب العمل به، وتصدى للرد على مخالفيه، وقد صدق أهل مكة وبروا إذ سموه: (ناصر الحديث)، . رضي الله عنه ."[٢].

([١]): ينظر: الكفاية في علم الرواية،أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (المكتبة العلمية – المدينة المنورة)تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ٢٣/١

([٢]): ينظر: الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي(ت ٢٠٤هـ)،دراسة وتحقيق:أحمد شاكر(مكتبه الحلبي، مصر الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م) ص٣٦٩.

وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي في تلخيصه لكتاب ابن الصلاح :"وبعد؛ فعلم الحديث خطير وقعه، كبيرٌ نفعُه، عليه مدار أكثرِ الأحكامِ، وبه يعرف الحلال والحرام، ولأهله اصطلاحٌ لا بُدَّ للطَّالب من فهمه؛ فلهذا نُدِب إلى تقديم العناية بكتابٍ في علمه"(١).

ثم تبعهم الإمام الحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ) فقد روى عنه الحافظ أبو بكر بن الخطيب تعريف الحديث الصحيح ، والحديث المعنعن، وما يعد جرحاً عاماً في الراوي، وما لا يُعد إلا جرحاً في بعض حديثه، وغير ذلك من الامور التي تتعلق بالموضوع (٢).

كذلك الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . رحمه الله . (١٩٤ . ٢٥٦) فقد ذكر في كتبه جملٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث.

وكذا في "الجامع الصحيح ، وكذلك في مجموع كتبه كـ "التاريخ"، و"الضعفاء"، فَيُلتَقَط منها جمل جمة من علوم الحديث، لا سيما مباحث الجرح والتعديل.

ثم تبعه الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج . رحمه الله . (٢٤٠ . ٢٦١هـ)؛ حيث قدم لكتابه: "الجامع الصحيح"، مقدمة نفيسة تضمنت جملة صالحة من علم المصطلح.

وهناك قسم من المحدثين كانوا يشيرون إلى بعض علوم المصطلح من تصحيح، أو تضعيف، أو غير ذلك خلال كلامه وحكمه على الحديث.

ومنهم الإمام الحافظ محمد بن سورة الترمذي . رحمه الله .؛ ففي كتابه المشهور بـ "الجامع" جملة كبيرة من علوم الحديث *نجده قد تطرق لها*.

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله في كتابه:"عارضة الأحوذي": "وليس في قدر كتاب أبي عيسى مِثْلُهُ حلاوةَ مَقْطَعٍ، ونَفَاسَةَ مَتْرَعٍ، وعذوبةَ مشرعٍ، وفيه أربعة

---

(١): ينظر: كتاب :" شرح الألفية" للحافظ العراقي ص٣.

(٢): ينظر: الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي(المكتبة العلمية – المدينة المنورة) تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ٢٤/١.

عشر علماً فرائد: صنَّف . أي الأحاديث . على الأبواب . وذلك أقرب للعمل . وأسند، وصحَّح، وأشهر، وعدد الطرق، وجرَّح، وعدَّل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، فرْد في نصابه"[١].

كذلك الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي المشهور بأبي داود . رحمه الله . (٢٧٥هـ)؛ حيث حفظ لنا قدراً حسناً من مسائل هذا العلم في "رسالته في وصف سننه" إلى أهل مكة[٢].

وكذا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي . رحمه الله . (٣٠٣هـ)، لم يخل كتابه: "السنن" من بعض مباحث علوم الحديث.، كذلك الإمام علي بن المديني، والإمام الحافظ الحجة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (١٨١ . ٢٥٥هـ)في كتابه السنن [٣] .

وكتاب "الثقات" للعجلي: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ثم الطرابلسي (٢٦١هـ) . رحمه الله . فقد تطرق فيه الى الكثير من مسائل علوم الحديث[٤].

كذلك في كتاب: "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (٢٠٠ . ٢٨١هـ) . رحمه الله . كلام كثير جداً في الرجال، ومسائل من علوم المصطلح[٥]

---

(١): ينظر: عارضة الأحوذي لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الاشبيلى العربي(ت٥٤٣هـ)(مطبعة دار الفكر ١٤١٣هـ) تحقيق (صدقي جميل العطار) ٥/١ .

(٢): ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود (دار العربية – بيروت) تحقيق : محمد الصباغ ص٢٣ وما بعدها.

(٣): ينظر: سنن الدارمي:عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي(دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٧) تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ١٢٣/١.

(٤): ينظر: معرفة الثقات:أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي(مكتبة الدار – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥)تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ص١ وما بعدها.

(٥): ينظر: تاريخ أبي زرعة ، أبي زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النَّصْري الدِّمَشقي(ت٢٨١هـ) تحقيق : خليل المنصور، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية– بيروت ٩/١

وهكذا تعددت المصنفات والتأليف في الحديث ومصطلحاته، ومباحثه.

ففي منتصف القرن الرابع توجهت أنظار بعض العلماء إلى جمع تلك المباحث والقواعد فقد كتب الإمام الحافظ ابن حبان البُستي مقدمة صحيحه: "التقاسيم والأنواع"، ومقدمة كتابه الآخر: "المجروحين"، ومقدمة كتابه الثالث: "الثقات"، وتعد هذه المقدمات . وخاصة مقدمة الصحيح والمجروحين . من أهم ما كُتبَ في علوم الحديث لما حوته من مباحث مهمة، وقواعد لا يستغنى عن العلم بها.

وفي القرن الرابع أيضاً كتب الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨ هـ) مقدمة كتابه: "معالم السنن"، ومع كونها صغيرة إلا أنها تعتبر أول باكورة في تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

ثم كتب . أيضاً . الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي (٤٠٣هـ) مقدمة كتابه: "مختصر الموطأ عن مالك"، المعروف بـ "الملخَّص" تناول فيها مسائل في: الاتصال والانقطاع، وصيغ الأداء، والرفع وأنواعه، ونحوها.

وهكذا تتابع العلماء كتابةً في هذا الفن . علوم الحديث . وما زالوا على هذا المنوال حتى تصدى بعض أهل العلم للكتابة والتدوين لهذا الفن استقلالاً[١].

منهم الحافظ أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاَّل الفارسي الرَّامَهُرْمُزي، (٢٦٥ . ٣٦٠ هـ) . في كتابه بـ "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".

وكذلك قام الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(٤٠٥هـ)، بتأليف كتابه "معرفة علوم الحديث".وقد تكلم . رحمه الله . عن العالي والنازل، والموقوف والمرسل والمنقطع، والمعنعن،والمعضل، والصحيح، والسقيم، وغير ذلك من الأنواع، التي بلغت عنده اثنين وخمسين نوعاً[٢].

---

(١): ينظر: كتاب (التخريج ودراسة الأسانيد) للشيخ ذياب بن سعد الغامدي ص١٠.

(٢): ينظر: معرفة علوم الحديث، الامام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري رحمه الله (تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الافاق الجديدة ،ط٤ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) ص١وما بعدها.

كذلك الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت (٣٩٢ . ٤٦٣ هـ) في كتابه "الكفاية في علم الرواية".

وكتب . أيضاً الإمام البيهقي (٤٥٨هـ)، . رحمه الله . كتابه: "المدخل إلى السنن الكبرى".

كما ألف فيه . أيضاً . حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر الأندلسي: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (٣٦٨ . ٤٦٣هـ)، وذلك فيما أودعه في مقدمته النفيسة الواسعة الشاملة لكتابه العُجاب الفريد: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد".

وتبعهم غيرهم كثير لايتسع المقام لذكرهم، فكلهم تكلموا عن المصطلح وبينوا أهميته .

المطلب الثالث: أقوال العلماء في الحديث الغريب :

رغم أن الحديث الغريب فيه من الصحيح الذي أجمعت الأمة على صحته إلا أن السلف كانوا يحذرون منه اشد التحذير حتى قال غير واحد من أهل العلم: إن الغريب شر الحديث :

فهذا الإمام مالك(ت ١٧٩هـ) يقول: (شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس) [١].

وهذا الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣ هـ) يقول: (أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان ، يغلب على إرادتهم كَتْبُ الغريب دون المشهور ، وسماع المنكر دون المعروف ، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء ، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مُجتنباً ، والثابت مَصْروفاً عنه مُطَّرِحاً ، وذلك كله لعدم

---

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر(مكتبة المعارف – الرياض ، ١٤٠٣) د. محمود الطحان ١٠٠/٢

معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم ، ونقصان علمهم بالتمييز ، وزهدهم في تعلمه ؛ وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين) [١].

وعلق عليه الحافظ ابن رجب الحنبلي ؛ قائلاً:

(وهذا الذي ذكره الخطيب حق ، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها ، ويعتني بالأجزاء الغريبة ، وبمثل "مسند البزار" و"معاجم الطبراني" و أفراد الدارقطني" ، وهي مجمع الغرائب والمناكير) [٢].

وقال الإمام أبو داود(ت ٢٧٥ هـ):
"لا يحتج بحديث غريب ، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد ، والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب ، وجدت من يطعن فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً) [٣].

ويقول ابن رجب(٧٩٥هـ) : وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة[٤].

ومنه قول ابن المبارك (ت١٨١ هـ):"العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا " ، يعني المشهور [٥].

---

(١) ينظر: الكفاية" (ص٢٢٤) .
(٢) ينظر: شرح علل الترمذي" (٦٢٤/٢) .
(٣) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود ، تحقيق : محمد الصباغ (دار العربية – بيروت) ص٢٩
(٤) ينظر: شرح علل الترمذي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق:همام عبد الرحمن سعيد(مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية،ط٢، ٤٢١هـ/٢٠٠١م) ٦٥/٢.
(٥) ينظر: منظومة مصباح الراوي في علم الحديث،للشيخ عبد الله بن فودي رحمه الله تعالى(١١٨٠هـ – ١٢٤٥هـ/١٧٦٦م – ١٨٢٩)(دراسة وتحقيق وشرح محمد المنصور إبراهيم)١٧٣/١

وعن علي بن الحسين : " ليس من العلم ما لا يعرف ، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن [١].

وعن الأعمش (١٤٨ هـ): كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام [٢].

وعن أبي يوسف(ت ١٨٢ هـ) : من طلب غرائب الحديث كذب [٣].

وقال أبو نعيم (ت ٣٢٣ هـ) : " كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة سقط حديثه في الغرائب "، وقال عمرو بن خالد :" سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس : ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث ، فإني أعرف رجلا كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث [٤].

وذكر مسلم في مقدمة كتابه من طريق حماد بن زيد (ت١٧٩ هـ) أن أيوب قال لرجل : لزمت عمرا ؟ قال : نعم إنه يجيئنا بأشياء غرائب ، قال يقول له أيوب : إنما نفر أو نفرق من تلك الغرائب [٥].

وقال رجل لخالد بن الحارث(ت ١٨٦ هـ) : أخرج لي حديث الأشعث لعلي أجد فيه شيئا غريبا فقال : لو كان فيه شيء غريب لمحوته[٦] .

وعن الإمام أحمد : تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ، ما أقل الفقه فيهم .

وعنه أيضا :لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء.

---

(١) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(مكتبة الرياض الحديثة – الرياض) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ١٨٢/٢

(٢) ينظر: الحد الفاصل، الرامهرمزي ٥٦٥/١

(٣) ينظر: الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ابن كثير ١٢/١

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ٦٦/٢.

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم ١٠٩/١-١١٠ .

(٦) ينظر: شرح العلل ص٢٠٨ .

وعنه أيضا : شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها[١].

وهذا شعبة بن الحجاج: وقد قيل له مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث ؟ – قال " من حسنه فررت [٢].

وقال عبد الرازق : كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر[٣].

وقال الزهري: ليس العلم ما لا يعرف إنما العلم ما عرف[٤].

وروى ابن عدي عن أبي يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيميا أفلس[٥]

وقال شيران بن موسى الرامهرمزي سمعت بندارا يقول: من طلب الإغراب في الحديث لم ينبل [٦].

---

(١) ينظر: النكت الجياد النخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني١٣١٢هـ – ١٣٨٦هـ ٢٠/١

(٢) ينظر: : النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر (أضواء السلف – الرياض،ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م) تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج ٣١٦/١

(٣) ينظر: : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (مكتبة المعارف – الرياض ، ١٤٠٣) تحقيق : د. محمود الطحان ١٠٠/٢

(٤) ينظر: : اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي(ت ١٠٣١هـ) (مكتبة الرشد،١٩٩٩م، الرياض) تحقيق المرتضي الزين أحمد ٣٣١/١

(٥) ينظر: : تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (دار الكتب الحديثة ،ط٢، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م) دراسة وتحقيق:عبد الوهاب عبد اللطيف ٢٤/١.

(٦) ينظر: أدب الإملاء والاستملاء،عبدالكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني(دار الكتب العلمية – بيروت،ط١ ، ١٤٠١ – ١٩٨١) تحقيق : ماكس فايسفايلر ٥٨/١–٦٠

ونكتفي بهذا القدر من أقوال العلماء في ذم الغريب رغم إننا تركنا الكثير منها خشية الإطالة والملل وعليه فمجمل القول أن السواد الأعظم من العلماء قد ذموا الغريب وحذروا من روايته وأطلقوا على راويه شتى الصفات من كذب وعدم نبل واعتبروه شر وفروا منه فرار الصحيح من المجذوم .

المبحث الثاني : ظهور مصطلح الغريب :

المطلب الأول: نشأته وتطوره:

يعد مصطلح الغريب من المصطلحات التي نشأت وتطورت على مرور الزمن ومنذ وقت مبكر ، شأنها شأن الكثير من المصطلحات الأخرى والتي أطلق عليها السلف عدة أسماء اغلبها أرادوا بها المعنى اللغوي وليس الاصطلاحي ، حيث أن الأولين كانوا يطلقون الكلمة ويريدون بها عددا من المعاني ، وهذا ما أشار إليه الدكتور إبراهيم اللاحم حيث يقول (نعرف أن الأولين –وهذا في كل فن– قد يطلقون الكلمة، ويريدون بها عددا من المعاني، والذي يميز ما هو؟ هو سياق كلامهم، فيأتي المتأخر في أي فن من الفنون، ويبدأ ينزل كلامه، ويختار من هذه المصطلحات أو من هذه المعاني، يختار واحدا للكلمة وينسى ما عداه) [١]

ومن جملة ما أطلق السلف على الغريب لفظ (الحسن) وممن ذهب الى هذا اللفظ القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) حيث عقد في كتابه "المحدث الفاصل" باباً خاصا لما يطلق عليه "الغريب والحسن"، وساق فيه آثاراً تدل على كراهية أهل الحديث لما يسمى بالغريب والحسن ويظهر أن معناهما واحد عندهم. [٢]

كذلك الخطيب البغدادي لمَّا عرَّف الحسن بيَّن أنه يُطلق عند العلماء بمعنى الغريب ، فقد روى في كتابه " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " عن إبراهيم بن يزيد النخعي(ت ٩٣هـ)، أنه قال :" كانوا يكرهون إذا اجتمعوا ، أن يخرج الرجل أحسن حديثه ، أو أحسن ما عنده "

---

[١] ينظر: : شرح اختصار علوم الحديث،د. إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم٩٣/١

[٢] ينظر: : تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين،أ.د. ربيع بن هادي عمير المدخلي ٦/١

قال الخطيب :" عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب ؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يُعبِّرون عن المناكير بهذه العبارة [١].

كذلك الإمام شعبة بن حجاج ذهب الى هذا الرأي فقال أمية بن خالد: قيل لشعبة : ما لك لا تروى عن عبد الملك بن أبي سليمان . يعني : العرْزمي . وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حُسْنِها فررت [٢].

وهو رأي ابن السمعاني ،حيث ذكر ما ذكره الخطيب ، وقال كما قال[٣].

كذلك الإمام أبا داود ذكر كلمة النخعي في " رسالته إلى أهل مكة " حيث قال :" كانوا يكرهون الغريب من الحديث[٤]. . وهذا دليل على أن الإمام أبو داود كان يطلق على الحسن بالغريب .

وذهب طائفة منهم إلى إطلاق مصطلح (المنكر) على الغريب ، والمنكر كما عرفه السخاوي : هو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ[٥].

إلا أن البعض منهم ذهب الى إطلاقه على الغريب، وممن أطلق المنكر على الغريب الإمام احمد حيث ذكر أبو إسحاق الأبناسي(ت٨٠٢هـ) فقال: روينا عن

---

(١) ينظر: : تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين،أ.د. ربيع بن هادي عمير المدخلي ٦/١

(٢) ينظر: سنن البيهقي الكبرى،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي(مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ١٩٩٤) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، ١٠٦/٦ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ابن قيم الجوزية (المكتبة السلفية، المدينة المنورة ،ط٢ ،١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م) تحقيق :عبد الرحمن محمد عثمان ،٤٢٤/٩.

(٣) ينظر: أدب الإملاء والاستملاء ، ابن السمعاني ص ٥٩.

(٤) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود (الناشر : دار العربية – بيروت) تحقيق : محمد الصباغ ص ٢٩ .

(٥) ينظر: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي٤٧/١.

أحمد بن حنبل أنه قال غير مرة: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء"(١).

وهو ما ذهب اليه الإمام الذهبي في تعقبه لابن سعد في ترجمة يونس بن يزيد الأيلي : (كان حلوَ الحديث ، كثيرَه ، وليس بحجة ؛ وربما جاء بالشيء المنكر) قال الذهبي في (السير):(قلت : ليس ذاك عند أكثر الحفاظ منكراً ، بل غريب) (٢).
وظاهر كلام الذهبي بقوله- ليس ذاك عند أكثر الحفاظ- يعني أن البعض الآخر كان عندهم إطلاق المنكر على الغريب .
وممن قال بهذا القول الإمام ابن كثير في حكمه على حديث جعفر بن محمد بن الزبيري، حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفسر شيئًا من القرآن إلا آيا تُعد، علمهن إيَّاه جبريل، عليه السلام(٣).
قال: فإنه حديث منكر غريب (٤).
كذلك أطلقوا على الأحاديث الغرائب تسمية (الفوائد) .
قال أبو عروبة الحراني في رجل : " كان حديثه كلها فوائد " ، ففسر ذلك بن عدي بقوله : " أي غرائب "(٥).
وعلى هذا فان مصطلح الغريب ظهر منذ فترة مبكرة ونشأ وتطور الى أن استقر على ما هو عليه الآن .

---

(١) ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى،إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ) تحقيق،صلاح فتحي هلل (مكتبة الرشد، ط١ ، ١٩٩٨م)٤٤٦/٢

(٢) ينظر: السير للذهبي(٣٠٠/٦).

(٣) ينظر:مسند أبي يعلى، للامام أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي(دار المأمون للتراث – دمشق،ط١ ، ١٤٠٤ – ١٩٨٤)تحقيق : حسين سليم أسد ٢٣/٨.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي[٧٠٠ –٧٧٤ هـ] تحقيق:سامي بن محمد سلامة(دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢ ،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م) ١٤/١.

(٥) ينظر: العلل لابن رجب (٢ / ١٨٣ ،الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٣٧٤/٢

المطلب الثاني: دلالته عند المتقدمين والمتأخرين :

نظرًا لاختلاف استعمال المتقدمين والمتأخرين للغريب، وإطلاقهم هذا المصطلح على معاني مختلفة؛ فقد اختلفت دلالته عندهم على عدة معان.

فأما دلالته عند المتقدمين فهذا الإمام الترمذي(ت٢٧٩هـ) اشتهر باستعماله كثيراً فتجده يقول: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو من حديث فلان، أو تفرد به فلان وإن رواه عنه جماعة.

كذلك يطلق الترمذي لفظ :((حسن غريب صحيح)) كحديث : بكير بن عمرو ، عن مِشْرَح بن هاعان ، عن عقبة بن عامر . مرفوعاً . : " لو كان بعدي نبي ، لكان عمر "[١]. فقال الترمذي :" هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث مشرح بن هاعان " . وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال : " اضرب عليه ؛ فإنه عندي منكر " [٢].

فدلالة المنكر عند الإمام احمد تعني الغريب فيقول في موضع آخر

"لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ، فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء" [٣].

ويقول أيضا: "شر الحديث الغرائب ، التي لا يُعمل بها ، ولا يُعتمد عليها"[٤].

وكان يقول : "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا حديث "غريب" ، أو "فائدة" ، فاعلم أنه خطأ ، أو دخل حديث في حديث ، أو خطأ من المحدِّث ، أو حديث ليس له إسناد ، وإن كان قد روى شعبة و سفيان[٥].

---

(١) ينظر: الترمذي (٣٦٨٦) وأحمد (١٥٤/٤) والحاكم (٨٥/٣) والطبراني (٢٩٨/١٧) والخطيب في " الموضح " (٤١٤/٢) .

(٢) ينظر: المنتخب من علل الخلال ص ١٠٦.

(٣) ينظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي(ت١٠٣١هـ) (مكتبة الرشد ،١٩٩٩م،الرياض) تحقيق المرتضي الزين أحمد ٢٩٨/١ .

(٤) ينظر: الكفاية للخطيب ص١٧٢ .

(٥) ينظر: الصدر نفسه ص١٧٢ .

كذلك تجد الترمذي يعبّر عن الغريب متنا وإسنادا فيقول :غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[١].

أما الحسن بمعنى الغريب والمنكر عند المتقدمين: هو ما ذكره الخطيب البغدادي في كتابه " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " عن إبراهيم بن يزيد النخعي ، أنه قال :كانوا يكرهون إذا اجتمعوا ، أن يخرج الرجل أحسن حديثه ، أو أحسن ما عنده .

قال الخطيب:عنى إبراهيم بالأحسن : الغريب ؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يُعبِّرون عن المناكير بهذه العبارة " [٢].

والذي عليه أهل العلم من المتأخرين أن الحسن عندهم هو الذي يعمل به وهو حجة وثابت عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بعكس العلماء المتقدمين حيث يطلقون لفظ " الحسن " أحياناً ويريدون به الحسن المعنوي ، وأحياناً أخرى يريدون به الغرابة والنكارة .

---

[١] – ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي(مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب،ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ٤٩٨/١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع ١٠١/٢.

أما المتأخرين فقد اتفقوا على ان الغريب هو مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ ثِقَةً، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا، وَلِكُلٍّ حُكْمُهُ . [1].وهذا هو الذي استقر عليه أهل العلم من المتأخرين في الدلالة على الغريب .

(1) اختصار علوم الحديث الحافظ ابن كثير ٤٣/١

المبحث الثالث: أنواع الحديث الغريب .

ذهب العلماء في تقسيم الحديث الغريب إلى أنواع كثيرة نذكر منها :

الأول : ان الغريب انقسم بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما " غريب مطْلق " وغريب نسبى "

الغريب المطلق: أو الفرد المطلق: وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده، وأصل السند أي طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فان الحديث يسمى غريب غرابة مطلقة..

الغريبُ النسبيُّ: أو الفرد النسبيِّ: وهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة [١].

وهناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبي ، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين ، وهذه الأنواع هي :

ا- تفرد ثقة برواية الحديث : كقولهم : لم يروه ثقة إلا فلان.

كما في السنن الكبرى للبيهقي وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ أَخْبَرَنَا عَلِىُّ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِىُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِى أَبِى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خِلاَسٍ عَنْ أَبِى رَافِعٍ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم - :« إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِى الإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أُولاَهُنَّ بِالتُّرَابِ »[٢].

---

(١) ينظر: المُفصَّلُ في علوم الحديث، علي بن نايف الشحود ٣٦/١، تيسير مصطلح الحديث ١ / ٥، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ١ / ٢٣٦ ، نزهة النظر ١ / ٦٥، التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر ١ / ٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي رقم ١١٩٢ ، ١/ ٢٤١

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنْ كَانَ حَفِظَهُ مُعَاذٌ فَهُوَ حَسَنٌ لأَنَّ التُّرَابَ فِى هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ غَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ وَإِنَّمَا رَوَاهُ غَيْرُ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

ب- تفرد راو معين عن راو معين: كقولهم: " تفرد به فلان عن فلان " وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.

كما في سنن الترمذى : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِى الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِىِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِىِّ - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قَالَ فِى الْمُسْتَحَاضَةِ « تَدَعُ الصَّلاَةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِى كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ وَتَصُومُ وَتُصَلِّى »[1].

جـ- تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم " تفرد به أهل مكة أو أهل الشام"

كما في سنن أبى داود حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مُلاَزِمُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّعْمَانِ حَدَّثَنِى قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صلى الله عليه وسلم - « كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ يَهِيدَنَّكُمُ السَّاطِعُ الْمُصْعِدُ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمُ الأَحْمَرُ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْيَمَامَةِ [2].

د- تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى: كقولهم: " تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز"

كما في سنن أبى داود حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِى شُعَيْبٍ الْحَرَّانِىُّ قَالاَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا دَلْهَمُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ حُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّجَاشِىَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - خُفَّيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ

([1])سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى : ٢٧٩هـ) ٢١٣/١

([2])ينظر :سنن ابي داود ، للامام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (دار الكتاب العربي . بيروت) حديث صحيح . برقم ٢٣٥٠، ٢٧٥/٢.

تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. قَالَ مُسَدَّدٌ عَنْ دَلْهَمِ بْنِ صَالِحٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ [١].

الثاني : الغرابة في المتن: وهي أَنْ يَتَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ، أَوْ فِي بَعْضِهِ، كَمَا إِذَا زَادَ فِيهِ وَاحِدٌ زِيَادَةً لَمْ يَقُلْهَا غَيْرُهُ.

الثالث: وَقَدْ تَكُونُ اَلْغَرَابَةُ فِي اَلْإِسْنَادِ، كَمَا إِذَا كَانَ أَصْلُ اَلْحَدِيثِ مَحْفُوظًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ وُجُوهٍ، وَلَكِنَّهُ بِهَذَا اَلْإِسْنَادِ غَرِيبٌ [٢]. أو كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا انفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب[٣].

الرابع: وقسم أبو الفتحِ اليَعْمريُّ الغريب إلى أنواع منها:

اولاً : غريبٌ سنداً ومتناً : فالقسمُ الأوَّلُ واضحٌ

ثانياً: متناً لا سنداً : وهو الذي أطلقَهُ أبو الفتحِ ، ولم يذكرْ لهُ مِثالاً

ثالثاً: سنداً لا متناً: مثالُهُ حديثٌ رواهُ عبدُ المجيدِ بنُ عبدِ العزيزبنِ أبي روَّادٍ ، عن مالكٍ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ ، عن النَّبيِّ r ، قالَ : ((الأعْمَالُ بالنِّيَّةِ)). قالَ الخليليُّ في " الإرشادِ ": ((أخطأَ فيهِ عبدُ المجيدِ ، وهو غيرُ محفوظٍ من حديثِ زيدِ بنِ أسلمَ بوجهٍ ، قالَ : فهذا مِمَّا أخطأَ فيهِ

---

(١) سنن أبى داود برقم ١٥٥ ، ٥٩/١ وهو حسن

(٢) اختصار علوم الحديث الحافظ ابن كثير ٤٣/١

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ) المحقق صلاح فتحي هلل(مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م) ٤٤٨/٢.

الثِّقةُ عَنِ الثِّقةِ)) . وقالَ أبو الفتحِ اليعمريُّ : ((هذا إسنادٌ غريبٌ كُلُّهُ ، والمتنُ صحيحٌ

رابعاً: غريبٌ بعضَ السندِ فقطْ : مثالُهُ حديثٌ رواه الطبرانيُّ في " المعجمِ الكبيرِ " من روايةِ عبدِ العزيزِ بنِ محمدٍ الدَّراوَرْدِيِّ ، ومن روايةِ عبَّادِ بنِ منصورٍ ، فرَّقهُمَا كلاهُما عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ ، عن أبيهِ ، عن عائشةَ بحديثِ أمِّ زَرْعٍ . والمحفوظُ ما رواه عيسى بنُ يونُسَ عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ عن أخيهِ عبدِ اللهِ بنِ عُروةَ ، عن عُروةَ عن عائشةَ. هكذا اتفقَ عليهِ الشيخانِ . وكذا راوهُ مسلمٌ من روايةِ سعيدِ بنِ سلمَةَ بنِ أبي الْحُسَامِ ، عن هِشامٍ . قالَ أبو الفتحِ : ((فهذهِ غَرَابةٌ تخصُّ موضعاً من السندِ ، والحديث صحيحٌ .

خامساً: وغريبٌ بعضَ المتنِ فقطْ : ويصلحُ ما ذكرناهُ من عندِ الطبرانيِّ مثالاً لهذا القسمِ؛ لأنَّ عبدَ العزيزِ وعبَّاداً جعلا جميعَ الحديثِ مرفوعاً ، وإنَّما المرفوعُ مِنْهُ قولُهُ (كنتُ لكِ كأبي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ) ، فَهَذَا غَرَابَةُ بعضِ المتنِ ، أيضاً [١].

وهناك نوع اخر ذكره محمد بن طاهر المقدسي وهو أسانيد ومتون ينفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم [٢].

سادساً: غريب إسنادا لا متناً : كحديث روى مَتْنَه جماعة من الصحابة ، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر . وفيه يقول الترمذي : " غريب من هذا الوجه " .

([١]) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)،دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان(محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)١/٢٧٣، شرح التبصرة والتذكرة،الحافظ العراقي،المحقق : د. ماهر ياسين الفحل ١/١٩١،

([٢]) ينظر: الشذا الفياح ٢/٤٤٨.

كحديث في سنن الترمذى برقم (٥٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِىُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِىَّ – صلى الله عليه وسلم – كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاَةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ. قَالَ قُلْتُ لأَنَسٍ فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ قَالَ كُنَّا نَتَوَضَّأُ وُضُوءًا وَاحِدًا. قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الأَنْصَارِىِّ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلاَةٍ اسْتِحْبَابًا لاَ عَلَى الْوُجُوبِ[١].

وَقَسَّمَ الحاكمُ الغريبَ إلى ثلاثةِ أنواعٍ :

الأول: غرائبُ الصحيحِ : مثاله حديث عبد الله بن عمرو لما حاصر النبي – صلى الله عليه وسلم – الطائف وقوله : «إنا قافلون غدًا ...» الحديث ، وقد أخرجه مسلم في كتابه ، وهو غريب تفرد به السائب بن فروخ الشاعر عن ابن عمرو [٢].

الثاني: غَرَائبُ الشُّيُوخِ : مثاله قول ابن عمر : عن النبي – صلى الله عليه وسلم – «لا يبيع حاضر لباد» رواه الربيع بن سليمان عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، ولم يروه عن مالك غير الشافعي ، ولا الشافعي غير الربيع [٣].

الثالث: وغَرَائبُ المتونِ : كما روى محمد بن المنكدر عن جابر : أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : «إن هذا الدين متين ، فأوغِل فيه برفق ..» . الحديث . فهذا غريب المتن ، وفي إسناده غرابة أيضًا [١]

([١]) ينظر: سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ) ٩٨/١، المُفصَّلُ في علوم الحديث ٣٦/١.

([٢]) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) (مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان ط١) تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ١٧٤/١

([٣]) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ)تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط(مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان ط١) ١٧٤/١-١٧٥.

وكذلك كانوا يطلقون على الأحاديث الغرائب تسمية (الفوائد) ، وجمعت طائفة ذلك وصنَّفته تحت هذا المسمَّى .

قال أبو عروبة الحراني (الحسين بن أبي مشعر ، وكان ثقة حافظاً) في رجل : " كان حديثه كلها فوائد " ، ففسر ذلك بن عدي بقوله : " أي غرائب "[٢]

([١]) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ)تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط(مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان ط١) ١٧٤/١.

([٢]) ينظر: العلل (٢ / ١٨٣) .

المبحث الرابع: حكم الحديث الغريب:

ذهب العلماء في الحكم على الحديث الغريب إلى عدة آراء ، فمنهم من حكم عليه بالضعف مطلقاً ومنهم من جعله بحسب حال إسناده وسوف نذكر أقوال العلماء وآراءهم في الحكم عليه :

يقول الإمام أبو داود: أحاديث السنن مشاهير، ولا يحتج بالغريب، والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذا [1].

فالإمام أبو داود لايحتج بالحديث الغريب وان رواه مالك ويحيى، ويطعن في كل من يروي الغريب .

ووافقه الراي الجزائري الدمشقي في الحكم على الغريب فقال: وأما الحديث الغريب فإنه لا يحتج به ولو كان من رواية الثقات من أئمة العلم.

([1]) ينظر: الحديث المعلول قواعد وضوابط، حمزة المليباري(الطبعة : الثانية)١/٤٣.

وقال ايضاً: أكثر الغرائب ضعيفة[١].

أما الإمام البرهان الابناسي فهو لايحكم على الغريب بالضعف أو الصحة مطلقاً فقد يرى أن الغريب قد يكون صحيحاً وقد يكون ضعيفاً فيقول: وصف الحديث بكونه مشهورا أو غريبا أو عزيزا لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون مشهورا صحيحا أو مشهورا ضعيفا أو غريبا صحيحا أو غريبا ضعيفا أو عزيزا صحيحا أو عزيزا ضعيفا[٢].

وقال الدارقطني ناقلاً قول النووي: وأما (الغريب) فهذا الذي يرد فيه الثابت وغيره ، بل إنك ترى وصف (الغريب) في استعمال بعض أهل الحديث قد يساوي الضعف أو يدل عليه [٣].

وهو ماذهب إليه العوني كذلك فهو لا يحكم عليه بالضعف وإنما رجح عليه الحديث المتعدد الأسانيد فيقول: ثم نحن لا نخالف في أن الحديث المتعدد الأسانيد قد يكون أقوى من الحديث الغريب الذي ليس له إلا إسناد واحد [٤].

---

(١) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي(مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م)تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة١/٣٧١

(٢) ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي(مكتبة الرشد – الرياض – السعودية ط١ ،١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)تحقيق : صلاح فتحي هلل٢/٤٤٦.

(٣) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني (٢ / ٧٥) .

(٤) ينظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، الشريف حاتم بن عارف العوني١/٨٥

وهو رأي الدكتور عبدالله الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث حيث يقول: فلا تفهمن أن مجرد التفرد يعني الضعف ، وإنما في (الغريب) : الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، وتعرف درجة كل بحسب حال الإسناد ، وسلامته من العلل [١].

وتابعه عبد الكريم الخضير في كتابه تحقيق الرغبة فقال: الغريب كسابقيه لا يحكم له بحكم عام مطرد بل قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً . والغالب في الغرائب الضعف لأن تفرُّد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم ، ولذا حذّر العلماء من الغرائب ونهوا عن الاستكثار منها[٢].
كذلك سليمان الناصر في كتابه شرح الموقظة حيث يقول: الغريب ضد المشهور. وقد كان أئمة الحديث يحذِّرون من الأحاديث الغريبة، لأن غالبها ضعيف، ولا يعني هذا أن كل غريب ضعيف[٣].

وهو رأي الدكتور حمزة المليباري والذي يقول : اتفاق الشيخين على رواية الحديث الغريب لا يخرجه من غرابته، ومن هنا قالوا: إن الحديث الذي انفرد بن أحد الشيخين ربما يكون أصح وأحسن من المتفق عليه لأمور علمية منها التواتر، والشهرة[٤].

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث لعبدالله الجديع ٣٣/١

(٢) ينظر: تحقيقُ الرغبةِ في توضيح النخبة، عبد الكريم الخضير ٤٤/١.

(٣) ينظر: شرح الموقظة– سليمان بن ناصر العلوان ٨٢/٢

(٤) ينظر: : عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، حمزة المليباري ٤١/١

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد :

فهذه أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث وهي:

١- إن المتقدمين لم يتفقوا على مصطلح واحد للغريب .

٢- إن المتقدمين أطلقوا على الحسن والمنكر والفرد وغيرها من المصطلحات بالغريب.

٣- كذلك إن الغريب تعددت أسمائه وألفاظه حتى استقرت في الوقت الحاضر .

٤- إن مطلق المتقدمين ذموا الغريب أما المتأخرين فقد كان ذمهم له بحسب حال إسناده .

٥- إن الغريب لا يحكم له بحكم عام مطرد بل قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً . والغالب في الغرائب الضعف .

٦- إن مجموع ما أطلق العلماء من مصطلحات في علوم الحديث هي أصل لقبول الحديث وتوثيق رجاله أو رده بتضعيف رجاله .

والحمد لله رب العالمين ..

المصادر والمراجع:

١- أدب الإملاء والاستملاء،عبدالكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني(دار الكتب العلمية – بيروت،ط١ ، ١٩٨١)تحقيق : ماكس فايسفايلر.

٢- الأبحاث المقدمة لندوة علوم الحديث واقع وآفاق ، د/ حمزة عبد الله المليباري(دبي ١١/٥/ ٢٠٠٣م)

٣- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ، أحمد محمد شاكر(دار الكتب العلمية، بيروت)

٤- البحر الذي زخر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق أنيس الأندنوسي

٥- التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، إعداد علي بن حسين بن أحمد فقيهي ، (السعودية ، الرياض)

٦- التخريج ودراسة الأسانيد ،الأستاذ الدكتور الخشوعى محمد الخشوعى (مصر ،٢٠٠٢)

٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦ هـ)دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان(محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،ط١، ١٩٦٩م).

٨ - التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي(دار التقوى بلبيس مصر ١٤٠٩هـ) تحقيق حسين إسماعيل الجمل.

٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر(مكتبة المعارف – الرياض ، ١٤٠٣هـ) د. محمود الطحان .

١٠- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاَّد الفارسي الرَّامَهُرْمُزي، (ت ٣٦٠ هـ). ط٣، ١٤٠٤هـ دار الفكر: بيروت) تحقيق د. محمد عجاج الخطيب.

١١- الحديث المعلول قواعد وضوابط، حمزة المليباري(ط٢).

١٢- اختصار علوم الحديث ،ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفدا (ت٧٧٤هـ) (دار الضياء مصر) تحقيق عمرو عبدالمنعم سليم .

١٣- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي(ت ٢٠٤هـ) دراسة وتحقيق:أحمد محمد شاكر(مكتبه الحلبي، مصر الأولى، ١٩٤٠م) .

١٤- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، ١٩٩٤) تحقيق : محمد عبد القادر عطا.

١٥- السير، للحافظ شمس الدين : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) (دار الكتب العلمية، بيروت)

١٦- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ،إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)(مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م) تحقيق صلاح فتحي هلل.

١٧- الصحاح في اللغة، ابو النصر اسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابى (ت ٣٩٣ هـ) (دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٤م) تحقيق نديم وأسامة مرعشلي.

١٨- أطراف الغرائب والأفراد،الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي(دار الكتب العلمية، بيروت) تحقيق محمود نصار ، والسيد يوسف.

١٩ - العلل ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي المعروف بابن رجب (ت٧٩٥هـ)

٢٠-العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، الإمام أبو الحسن علي بن البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ) دار طيبة الرياض - شارع عسير،ط١ ، ١٩٨٥ م) تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله.

٢١- الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية، العلامة محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢) (مكتبة أولاد الشيخ للتراث،٢٠٠١م)تحقيق أبو عائش عبد المنعم إبراهيم.

٢٢- الكامل في ضعفاء الرجال،عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني(ت ٣٦٥هـ)(دار الفكر، ١٩٨٨،بيروت)تحقيق يحيى مختار غزاوي.

٢٣- الكفاية في علم الرواية،أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (المكتبة العلمية - المدينة المنورة)تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني

٢٤- المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار الدعوة،تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٢٥- المُفصَّلُ في علوم الحديث، علي بن نايف الشحود(السعودية،مكة المكرمة)

٢٦- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي،محمد بن إبراهيم بن جماعة(دار الفكر – دمشق، ط٢ ، ١٤٠٦هـ)تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان.

٢٧- المنهج المقترح لفهم المصطلح، الشريف حاتم بن عارف العوني(المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة)

٢٨- الموضح لأوهام الجمع والتفريق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) (ط٢ ،١٤٠٥هـ). تصوير دار الفكر الإسلامي) تحقيق المعلمي.

٢٩- المنتخب من علل الخلال ، احمد بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن احمد ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) تحقيق طارق عوض الله

٣٠- النكت الجياد النخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ .

٣١- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر (أضواء السلف – الرياض،ط١، ١٩٩٨م) تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج .

٣٢- تاريخ أبي زرعة، أبي زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النَّصْري الدِّمَشقي(ت٢٨١هـ)

٣٣- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي(دار مكتبة الحياة، بيروت)

٣٤ – تحرير علوم الحديث ،لعبدالله الجديع(السعودية)

٣٥- تحقيق الرغبة في توضيح النخبة ، للشيخ د. عبدالكريم الخضير ، دار المنهاج .

٣٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(مكتبة الرياض الحديثة – الرياض) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .
٣٧- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي(ت٧٧٤ هـ) (دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢ ، ١٩٩٩ م) تحقيق:سامي بن محمد سلامة.
٣٨- توجيه النظر إلى أصول الأثر،طاهر الجزائري الدمشقي(مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب،ط١، ١٩٩٥م) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.
٣٩- تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين،أ.د. ربيع بن هادي عمير المدخلي (دار السلام- الرياض – السعودية)

٤٠- تيسير مصطلح الحديث ، الدكتور محمود الطحان(مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط٢، ١٩٧٨ م).
٤١- جامع الأصول في أحاديث الرسول،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ) (مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان ط١) تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط.
٤٢- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود(دار العربية – بيروت) تحقيق : محمد الصباغ .
٤٣- سنن الدارمي:عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي(دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ) تحقيق : فواز أحمد زمرلي ،خالد السبع العلمي .
٤٤- سنن البيهقي الكبرى،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، ١٩٩٤) تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
٤٥ – سنن الترمذي؛ محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ) (دار الفكر ١٤٠٨هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٤٦- سنن أبي داود؛ سليمان بن الأشعث(دار الحديث - دمشق، ط٢، ١٣٩٣هـ) تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.

٤٧- شرح التبصرة و التذكرة،و هي شرح ألفية العراقي ، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)(دار الكتب العلمية ، بيروت) تحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسيني.

٤٨ - شرح اختصار علوم الحديث،د. إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم.

٤٩- شرح علل الترمذي: أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي(ط١ ،١٤٠٧هـ، مكتبة المنار: الأردن) تحقيق الدكتور همام عبدالرحيم سعيد.

٥٠ - صحيح مسلم بشرح النووي، الامام محيى الدين أبو زكريا يحيى ابن شرف بن مري الحزامي الحواربي الشافعي (دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، بيروت ، ١٩٨٧).

٥١- صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)(دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ط٣ ، ١٩٨٧م)

٥٢- صحيح مسلم، للامام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (دار إحياء التراث العربي – بيروت) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٣- عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لابن العربي المالكي(ت ٥٤٣هـ) (نشر دار العلم للجميع، سوريا).

٥٤- عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح ، لحمزة عبد الله المليباري (دار ابن حزم ، ط ١ ، سنة ١٩٩٨).

٥٥-علوم الحديث ،لابن الصلاح تقي الدين، أبوعمرو، عثمان بن عبدالرحمن ابن عثمان ابن موسى الكردي الشهرزوري، (ت٦٤٣هـ) (دار الفكر بدمشق) تحقيق نور الدين عتر .

٦٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود،محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب،(دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢ ، ١٤١٥).

٦١- عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، (المكتبة السلفية، المدينة المنورة ،ط٢ ، ١٩٦٨م) تحقيق :عبد الرحمن محمد عثمان.

٦٢- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي(مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٥) تحقيق : محمود خاطر.

٦٣- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت١٤١٤هـ)،إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند (ط٣ ، ١٩٨٤ م) .

٦٤- معرفة الثقات:أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي(مكتبة الدار – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥)تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي .

٦٥- معرفة علوم الحديث، الامام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري رحمه الله (تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الافاق الجديدة ،ط٤ ١٩٨٠ م) .

٦٦- مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)(ط٢ ،١٤٢٠هـ) (مؤسسة الرسالة،بيروت).

٦٧- معجم الطبراني، للامام أَبُو القَاسِمِ سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَيُّوْبَ بنِ مُطَيِّرٍ اللَّخْمِيُّ،الشَّامِيُّ،الطَّبَرَانِيُّ (ت٣٦٠هـ) (بغداد: ١٩٨٠) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

٦٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)(ط١، دار المعرفة ، بيروت ،١٤١٢هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي.

٦٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، للإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المشهور بابن حجر (٨٥٢ هـ)(ط١، ١٩٨٩ دار الكتب العلمية بيروت).